ورقــة مـوقـف

2024

ورقة موقف

حول زيادة الحد الأدنى للأجور في الأردن

إعداد:

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

برنامج المرصد العمالي الأردني

عمان, الأردن

تشرين الثاني 2024

Phenix الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

المرصد العمالي الأردني Jordan Labor Watch

www.phenixcenter.net

هذا التقرير من إصدار مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية.
جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير أو أي جزء منه أو تخزينه أو استنساخه أو نقله، كلياً أو جزئياً، بأي شكل وبأية وسيلة، سواء بطريقة الكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها، دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية.

تنوية:

إن مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية غير مسؤول عن تصريحات الجهات الأخرى الواردة في سياق التقرير.

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

مؤسسة بحثية علمية مستقلة تأسست كدار دراسات وأبحاث ودار قياس رأي عام في عام 2003، يعمل المركز على بناء نموذج تنموي قائم على مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان، بالتركيز على اصلاح سياسات العمل وفق هذه المبادئ، إزالة القيود عن حرية التنظيم النقابي، تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية وتطوير قواعد بيانات للفاعلين في العملية التنموية الشاملة والمستدامة، من خلال اعداد الدراسات والتقارير والأوراق البحثية والمؤتمرات والمدافعة وتطوير قدرات الفاعلين في العملية التنموية.

المرصد العمالي الأردني

يعمل المرصد على رصد واقع وآفاق تطور الحركة العمالية والنقابية الأردنية والدفع باتجاه تطوير التشريعات العمالية بالمشاركة مع الأطراف ذات العلاقة ووفق معايير العمل الدولية بما يسهم في تحسين ظروف العمل لجميع العاملين في الأردن. ويقوم المرصد بإعداد التقارير ونشرها حول واقع العاملين في الأردن ويتابع الأنشطة النقابية المختلفة ساعيا لتسهيل تبادل الخبرات العمالية والنقابية بين الأردن والدول العربية والعالمية بهدف الاستفادة من تنوع تجاربها.

المقدمة

يشهد الأردن تحديات اقتصادية واجتماعية متزايدة، تتفاقم بفعل تطبيق العديد من السياسات الاقتصادية الداخلية والوضع الإقليمي الملتهب جراء استمرار العدوان الإسرائيلي على فلسطين ولبنان، وتهديدات حكومة الاحتلال بتوسيع نطاق احتلالها إقليميا.

واثرت مجمل هذه العوامل سلبا على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في ظل اهمال أثر تطبيق بعض السياسات على الجوانب الاجتماعية. يمثل الحد الأدنى للأجور أداة رئيسية لتحقيق التوازن بين الاستقرار الاقتصادي والحماية الاجتماعية، وهو يعكس التزام الحكومة بضمان حياة كريمة للعاملين وتوفير بيئة عمل جاذبة، خاصة للشباب والنساء، الذين يعانون من تراجع المشاركة في سوق العمل. تسعى هذه الورقة إلى تقديم تحليل للواقع الحالي للحد الأدنى للأجور في الأردن، تسليط الضوء على أهميته، واستعراض المنهجيات والمبررات المقترحة لرفعه إلى مستوى عادل يتماشى مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة في الأردن. وفي هذا السياق من المهم الإشارة إلى ان جميع دول العالم تعتمد وتطبق سياسة الحد الأدنى للأجور بطريقة او أخرى.

إن رفع الحد الأدنى للأجور لمستويات تمكن العاملين من تلبية احتياجاتهم الأساسية، ليس مجرد خطوة لتحسين ظروف العمال، بل هو استثمار في استقرار الأردن اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. اذ تُظهر التجارب العالمية أن سياسات الأجور العادلة تُسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين التماسك الاجتماعي. ولتحقيق هذا الهدف، يتطلب الأمر شراكة فعالة بين الحكومة والنقابات العمالية وأصحاب العمل ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة، لوضع سياسات تستند إلى البيانات والممارسات الفضلى عالميا لضمان مستقبل أكثر عدالة واستدامة. ولتبديد مخاوف البعض، لا يوجد أي دليل علمي قاطع يؤشر إلى ان منشآت الأعمال التي تتكثف فيها العمالة منخفضة الأجور ستستغني عن العاملين لديها، جراء رفع الحد الأدنى للأجور، لأن ذلك سيؤثر سلبا على طاقتها الإنتاجية المتوقعة، وبالتالي عدم الاستجابة للطلب المتوقع على سلعهم سواء كانت سلعا ملموسة او خدمات. وبالتالي لا مبرر للخشية من ذلك. إلى جانب ذلك، يسهم رفع الحد الأدنى للأجور في تحسين المستويات المعيشية للمواطنين والذي يعد مكونا أساسيا من مكونات حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية، ومسؤولية تحقيق ذلك تقع على عاتق الحكومة.

ومن المفيد الإشارة هنا ان مقارنة مستوى الحد الأدنى للأجور مع دول أخرى لا يشكل أي قيمة علمية، دون الاخذ بعين الاعتبار مستويات الأسعار في الدول قيد المقارنة، والقيمة الشرائية لعملات هذه الدول، إلى جانب مستوى جودة الخدمات الأساسية التي تقدمها الدولة للمواطنين مثل الرعاية الصحية والتعليم والنقل وغيرها.

الواقع الحالي

الحد الأدنى للأجور الحالي:

يبلغ الحد الأدنى للأجور حاليًا 260 دينارا شهريا، وهو مبلغ يقل كثيرا عن تلبية الاحتياجات الأساسية للأسر، اذ تُظهر أرقام دائرة الإحصاءات العامة لعام 2017 أن خط الفقر للأسرة المعيارية يبلغ 480 دينارا شهريا. ولم يتم تعديل الحد الدنى للأجور منذ عام 2021، على الرغم من ارتفاعات معدلات التضخم المتتالية. وبذلك يعتبر الحد الادنى للأجور الحالي كخط أساس منخفض جدا، ويحتاج إلى زيادة ملموسة ليصل إلى المعدلات المتعارف عليها عالميا، ثم زيادته سنويا وفقا لمعدلات التضخم.

متوسط الأجور:

تشير الأرقام الصادرة عن الجهات الرسمية أن متوسط الأجور للأردنيين في نهاية عام 2023 مبلغ 627 دينارا [1]، حسب المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، مما يجعل الحد الأدنى الحالي (260 دينارًا) يُعادل 41% فقط من متوسط الأجور، بينما توصي الممارسات الفضلى في العالم ومنظمة العمل الدولية (ILO) بأن لا يقل الحد الأدنى عن 55% من متوسط الأجور.

معدلات الإعالة:

تبلغ معدلات الاعالة في الأردن 4-1، بمعنى أن كل شخص يعيل أربعة أشخاص بالمتوسط بمن في ذلك نفسه، وهذا يعود إلى ضعف المشاركة الاقتصادية بشكل عام، وإلى ارتفاع معدلات البطالة، ما يعني أن دخل الفرد العامل بحده الادنى يجب أن يكفي لتغطية نفقاتهم، وقد ارتفعت معدلات الفقر في الأردن بشكل ملموس خلال السنوات الماضية، في الوقت الذي بقيت فيه معدلات المشاركة الاقتصادية ضعيفة، ما يضع ضغوطا كبيرة على أصحاب الأجور المنخفضة. والذي ساهم بشكل كبير في ارتفاع معدلات الفقر في الأردن، اذ تشير المعلومات الرسمية أنه وصل إلى 24.1%، بينما تشير تقارير البنك الدولي إلى أن معدل الفقر في الأردن يبلغ 35%، مما يعكس عدم كفاية مستويات الأجور الحالية لتلبية احتياجات الأسر.

[1] المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، بيان صحفي منشور على الموقع الالكتروني للمؤسسة، 16 نيسان 2024

أهمية رفع الحد الأدنى للأجور

تحسين مستويات المعيشة:

ان رفع الحد الأدنى للأجور أحد أدوات السياسات الحكومية لتحسين المستويات المعيشية وجودة الحياة للعاملين وأسرهم، حيث يسهم في تقليل مستويات الفقر ويمكن الأسر من تلبية احتياجاتها الأساسية. لذلك يعد رفع الحد الأدنى للأجور مدخلا أساسيا لتحقيق الحياة الكريمة. وان الأجر العادل يتيح للعاملين تغطية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء، والمسكن، والتعليم، والرعاية الصحية، مما يعزز من شعورهم بالأمان والاستقرار. لذلك هو ليس مجرد مطلب اقتصادي، بل حاجة اجتماعية والتزام حكومي ينسجم مع مبادئ حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية.

تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية:

يشكل الحد الأدنى للأجور العادلة قاعدة أساسية لأي منظومة حماية اجتماعية فعالة، اذ ان كفاية الأجور لتلبية الاحتياجات الأساسية يوفر حماية للأسر لعدم الوقوع في جائحة الفقر، اذ تشير العديد من المصادر الرسمية إلى الاتساع المستمر في طبقة العاملين الفقراء، وهم الأشخاص الذين لا تكفي رواتبهم لتغطية احتياجاتهم واحتياجات اسرهم الأساسية. إضافة إلى ذلك فإن الأجور المنخفضة تعني مساهمات أقل في أنظمة الضمان الاجتماعي، مما يضعف قدرتها على تقديم خدمات كافية للعاملين والمتقاعدين. كذلك فإن رفع الحد الأدنى للأجور يؤدي إلى زيادة الاشتراكات في الضمان الاجتماعي، مما يدعم استدامة هذه المنظومة ويعزز من قدرتها على الصمود لسنوات أطول.

التخفيف من التفاوت الاجتماعي واللامساواة الاقتصادية:

يُعد الحد الأدنى للأجور اداة لتقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، حيث يُحسن توزيع الدخل ويُقلل من اللامساواة الاقتصادية. وتوضح العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الكمية والنوعية إلى تعمق التفاوت الاجتماعي واللامساواة الاقتصادية بشكل كبير.

[1] المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، بيان صحفي منشور على الموقع الالكتروني للمؤسسة، 16 نيسان 2024

تحفيز الاقتصاد الوطني:

يعد الطلب الاستهلاكي المحلي واحدا من أهم عوامل تعزيز الاقتصادات الوطنية وتحريك عجلة الاقتصاد، وبسبب انخفاض مستويات الأجور في الأردن، اذ أن 55% من العاملين المنظمين يحصلون على أجور تبلغ 500 دينار فما دون شهريا، فإن الطلب الاستهلاكي ضعيف في الأردن، وهذا ساهم في ضعف معدلات النمو الاقتصادي، والذي أثر سلبا على مختلف المؤشرات الاقتصادية. لذلك فإن الحد الأدنى للأجور العادل وزيادته الدورية، تزيد دخل الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل، وهذا من شأنه زيادة الطلب المحلي الاستهلاكي، وبالتالي يدفع عجلة الاقتصاد للأمام، ومن شأن ذلك زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ما سينعكس إيجابا على مختلف مكونات المجتمع، مشغلين ومشتغلين.

تحفيز سوق العمل:

أن الأجور المنخفضة تُثني الشباب والنساء عن دخول سوق العمل، وتقلل من الجدوى الاقتصادية للعمل، وخاصة لدى النساء، لذلك فإن رفع مستويات الأجور والحد الأدنى لها يُشجع على المشاركة الاقتصادية لهذه الفئات ويزيد من المشاركة الاقتصادية بشكل عام، ويقلل من معدلات البطالة، ما يُسهم في تعزيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي:

تشير التجارب العالمية إلى أنه كلما تحسنت المستويات المعيشية للمواطنين في أي دولة، والأجور مكون أساسي لها، يؤدي ذلك إلى تعزيز قدرة الاقتصادات والمجتمعات على مواجهة الصدمات والمخاطر، وقللت الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، لذلك فإن تحسين مستويات الأجور والحد الادنى لها يسهم بشكل كبير في تعزيز الاستقرار السياسي.

منهجيات تقدير الحد الأدنى للأجور

هنالك العديد من المنهجيات التي تستخدم في مختلف دول العالم لتقدير الحد الأدنى للأجور، وزيادته بما يوفر الاحتياجات الأساسية للعاملين وافراد اسرهم، ومن اهم هذه المنهجيات ما يلي:

خط الفقر:

يُستخدم خط الفقر كمعيار لتحديد الحد الأدنى للأجور في العديد من الدول. بالنظر إلى أن خط الفقر للأسرة المعيارية في الأردن يبلغ 480 دينارا شهريا، فإن رفع الحد الأدنى للأجور إلى هذا الرقم يسهم في تمكين الأسر في تغطية الاحتياجات الأساسية للعامل وأسرته. وتشير العديد من التقارير الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الدولية ومنظمة العمل الدولية إلى أن ربط الأجور بخط الفقر يعزز الحماية الاجتماعية ويقلل الاعتماد على المساعدات الحكومية.

متوسط الأجور:

الممارسات الفضلى في العالم وتقارير المؤسسات الاقتصادية الدولية ومنظمة العمل الدولية توصي بأن لا يقل الحد الأدنى للأجور عن 55% من متوسط الأجور، وتشير الاحصائيات الوطنية لمتوسط الأجور للأردنيين في الأردن انها تبلغ 627 دينارا حسب ارقام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لعام 2023. لذلك في حالة الأردن، فإن رفع الحد الأدنى إلى حوالي 345 دينارا يُمكن أن يُحقق هذه النسبة، مما يضمن توازنا أفضل بين مستويات الأجور والاحتياجات المعيشية.

معدل الإعالة:

بالنظر إلى معدل الإعالة المرتفع في الأردن 4-1، بمعنى أن كل شخص في الأردن يعيل ثلاثة آخرين بما فيهم نفسه، فإن تحديد الحد الأدنى للأجور على أساس احتياجات المعالين يُعد ضروريا لتحقيق استدامة اقتصادية واجتماعية. وبالتالي فإن رفع الحد الأدنى للأجور إلى 400 دينار شهريا يسهم في ذلك.

ربط الأجور بمعدلات التضخم:

غالبية دول العالم تعتمد مستويات التضخم (ارتفاع أسعار المستهلك) كمؤشر لإجراء زيادات على الحد الأدنى للأجور دوريا. هذا النهج يُضمن الحفاظ على القوة الشرائية للعاملين ويُقلل من تأثير التضخم على الأسر ذات الدخل المحدود. وهنا من المهم ان هذه المنهجية تعتمد لعمليات الزيادة السنوية على الحد الدنى للأجور الذي يتم تحديد مسبقا بمنهجيات خط الفقر و/او النسبة من متوسط الأجور و/او معدل الاعالة.

[2] تصريحات مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي https://royanews.tv/news/303288

[3] تقرير للبنك الدولي: وظائف لم تتحقق "إعادة تشكيل دور الحكومات تجاه الأسواق والعمالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا -https://openk nowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/80b8be4a-2cd2-5326-9af7-22f949654cc4/content

[4] دراسات أجرتها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، أعلن عن نتائجها بعض كبار موظفي المؤسسة.

التوصيات

في ضوء العرض المقتضب أعلاه لأهمية اعتماد حد أدنى للأجور عادل، واهميته للحفاظ على الأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والحماية الاجتماعية، وتحفيز الاقتصادي وتعزيزه، والمنهجيات التي تستخدم في تحديده وزياداته الدورية، وتحسين المستويات المعيشية للمواطنين كحق من حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية، يتضح أن الحد الأدنى للأجور المعمول به حاليا في الأردن يقل كثيرا عن الحدود الدنيا التي يفترض ان يكون عندها، فوفقا لخط الفقر المطلق المعتمد للأسرة المعيارية يجب ان يكون 480 دينار شهريا، ووفقا لمعدل الاعالة يجب ان يكون 400 دينارا شهريا، ووفقا لمتوسطات الأجور في الأردن يجب أن يكون 345 دينار شهريا، فإننا نقترح ما يلي:

1. رفع الحد الأدنى للأجور إلى 345 دينارا شهريا - استنادا إلى اقل حد أدنى يمكن اعتماده وفق للمنهجيات الثلاث المعتمدة عالميا - على مرحلتين، بحيث يتم رفعة هذا العام إلى 300 دينار شهريا، وفي العام القادم إلى 345 دينارا، كي لا يسبب ذلك صدمة للاقتصاد. اذ يُعتبر هذا الرقم خطوة أولى نحو تحقيق التوازن بين خط الفقر ومتطلبات المعيشة وكنسبة من متوسط الأجور الشهرية في الأردن. ويُمثل أساسا لتحسين جودة الحياة للعاملين ويحفز الاقتصاد الوطني ويدعم الاستقرار الاقتصادي الاجتماعي للبلاد.

2. اعتماد آلية تعديل سنوية للحد الأدنى للأجور من خلال ربط الحد الأدنى للأجور بمؤشرات التضخم السنوية لضمان استدامة القوة الشرائية للعاملين بما يكفي لتلبية احتياجات اسرهم الأساسية.

الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

المرصد العمالي الأردني
Jordan Labor Watch

CONTACT US:

الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
PHENIX FOR ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

Tel. +962 6 516 44 91
Fax: +962 6 516 44 92
P.O.Box: 304 Amman 11941 Jordan
E-Mail: info@phenixcenter.net
www.phenixcenter.net

@PhenixCenter

المرصد العمالي الأردني
JORDAN LABOR WATCH

www.labor-watch.net

@LaborWatchJo